

كلمة افتتاح ندوة العلوم السياسية، أ. د. طه العلواني  
جمعية علماء الاجتماعيات المسلمين بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي  
17\_15 ديسمبر 1989

## كلمة افتتاح

ندوة العلوم السياسية التي تعقدها جمعية علماء  
الاجتماعيات المسلمين بالتعاون مع المعهد العالمي  
للفكر الإسلامي

هرندن - فرجينيا  
ديسمبر 15-17/1989  
أعدّها: أ.د. طه جابر العلواني  
رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي

الحمد لله رب العالمين نستغفره ونستعينه ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، ونصلي ونسلم على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه . أما بعد،

### العلوم السياسية في تراثنا

في حدود معلوماتي القليلة المحدودة لا أعرف في تراثنا الإسلامي دراسات متميزة متخصصة يمكن لنا أن نصنفها ضمن ما نسميه اليوم بـ "الفكر السياسي" و"النظم السياسيّة" و"العلاقات الدوليّة" و"أنظمة الحكم" و"التطور السياسيّ" و"التاريخ الدبلوماسيّ" و"مناهج التحليل السياسيّ" و"النظريّات السياسيّة" و"التخطيط السياسيّ" ونحو ذلك من التصنيفات التي أنتجتها المعرفة المعاصرة. غير أن كثيراً من قضايا هذه العلوم يندرج في تراثنا ضمن مباحث "الفقه" الإسلامي التي امتدت فتناولت جل قضايا العلوم التي تعرف -اليوم- بالعلوم الاجتماعيّة".

كما إنّ بعض قضايا "العلوم السياسيّة" اليوم، جرى بعض علمائنا المتقدمين على تناولها في إطار "الأحكام السلطانيّة". وهو إطار فقهيّ كذلك؛ نلاحظ ذلك في كتاب "الغيّاثي" لإمام الحرمين الجويني وكتاب المارودي في "الأحكام السلطانيّة" وكذلك كتاب أبي يعلى وكتب أخرى، سرد كثيراً منها الأخ د. نصر محمد عارف في كتابه القيم "مصادر التراث السياسي" وقد تكون محاولة ابن تيمية في وضع كتابه "السياسة الشرعيّة" محاولة متميزة في هذا الصدد تُضاف إلى محاولة الخطيب الإسكافيّ في كتابه "لطف التدبير" الذي قدم لنا بعض القضايا التي تندرج تحت مباحث "العلوم السياسيّة" اليوم ثم تلاهما بعد ذلك آخرون مثل صاحب "سلوك المالك في تدبير الممالك" و"بدائع السلك" وغيرها.

وعلى ضوء ذلك يمكن أن نقول: إن مفهوم "السياسة" في العقل المسلم وفي الوعي الإسلامي يصدق عليه: أنه "تدبير أمور الخلق وفقاً لقيم وموازن شرع الحق سبحانه وتعالى تحقيقاً لغاية الحق من الخلق وقياماً بأمانة الاستخلاف وفريضة العمران وتمكيناً للأمة من مقام الشهادة والاتّصاف بالوسطيّة والخيريّة".

أما التدبير فيتحقق باستقراء الماضي، واستنباط دروسه وعبره وتفسير الواقع وفهمه وتحليله في ضوءه، والانطلاق للتخطيط للمستقبل مع الاستفادة بسائر أنواع المعرفة العلميّة المساعدة على تبين

خصائص الواقع ودروس الماضي، لتتعامل مع ذلك -كله- عقول مفكرة مجتهدة تتسم بالنبوغ والقدرة أو ما يسميه الفقهاء والأصوليون "بفقه النفس" وهي صفة يتصف بها من صار الفهم والتحليل والاستنباط فيه سجيّة نفسيّة وطبيعة عقليّة، فالخبرة والمعرفة الحاصلة بعد ذلك يمكن أن تعتبر "تدييراً".

### تحديات تواجه الباحث المسلم:

لعل أهم التحديات التي تواجه الباحث في مجالات العلوم السياسية المختلفة وقد تحول بينه وبين النظرة الشاملة الموضوعيّة يمكن إرجاعها إلى أمرين أساسيين:-

#### التحدي الأول

صعوبة الفصل بين الجانب السياسيّ والجوانب الأخرى من قضايا التناول الإسلامي سواء في إطار المصادر الإسلامية، وهي الكتاب والسنة القرآنيّة النبويّة المؤولة عملاً وتطبيقاً وما بني عليهما من أصول وقواعد؛ أو في فقهننا الفروعّي الذي أشرنا إلى شموله لتلك الجوانب، وضمه لها بشكل من العسير إن لم يكن من المتعذر وضع حدود فاصلة بين هذه الجوانب وغيرها كالفواصل الموجودة حالياً في العلوم الاجتماعيّة المعاصرة. ولقد برز ذلك بوضوح أكبر -حينما قرّرت بعض الجامعات الإسلامية إنشاء أقسام دراسية أطلقت عليها أقسام "السياسة الشرعية" حيث واجهت صعوبات لاتزال تعاني منها في تقديم "المعرفة السياسيّة الإسلاميّة بشكل منهجيّ" يناسب الأغراض التعليميّة والفكريّة. كما إنّ تعدّد نماذج التطبيق في الواقع التاريخي الإسلامي وتفاوتها اقترباً وابتعاداً من الإسلام وتنوع مواقف العلماء منها وتقويمهم لها يزيد من قوة هذا العامل وصلابته ويجعل القول بفرغ الساحة الثقافيّة والمعرفيّة الإسلاميّة من "علوم سياسيّة إسلاميّة" قولاً له نصيب كبير من الصحة.

#### التحدي الثاني

إن ذلك الفراغ جعل المرجع الأول والأخير في الدراسات السياسيّة -على تنوعها- هو المنظور السياسيّ الغربيّ والخبرة السياسيّة الغربيّة. والمنظور السياسيّ الغربيّ يقوم على جملة من المفاهيم التي تقف حائلاً دون فهم المنظور الإسلامي، فضلاً عن أن تساعد أو تعين على تمثله أو إبرازه وتطويره. ومن أبرز تلك المفاهيم التي يعتمد عليها الفكر الغربيّ وتحول بين العقل الغربيّ والعقل الذي تكون في إطار العلم الغربيّ وبين فهم المنظور الإسلامي ما يلي:-

أولاً: إنّ الإسلام دين فقط وأنّه ما دام ديناً فإنّه كالمسيحيّة في العصور الأوربيّة الوسطى لا بد أن يقف حائلاً دون التحديث والتجديد، وأن كل ما حققته البشريّة من تحديث وحضارة معاصرة ما كان لشيء منه أن يتحقق لولا حسم المعركة بين الدين والدولة لصالح الدولة، وعزل الدين عنها بعد صراع مرير طويل خاصةً الإنسان الغربيّ قائد هذه الحضارة ضد الكنيسة وما تمثله. فليس في مقدور الإنسان الغربيّ أن يتصور قيام علاقة بين العلم والدين فضلاً عن قبول فكرة بناء علوم أو معارف عمرانيّة إنسانيّة واجتماعيّة على الدين والمنظور الدينيّ.

ثانياً: إنّ الاسلام دين والدين يعتمد النقل مصدرًا وحيدًا، ويلغي "العقل والخبرة والتجارب" أو يجعل أدوار ذلك كله هامشية فلا يمكن بناء علوم عليه أيا كانت فضلاً عن "العلوم السياسيّة" التي تحمل الخبرات والتجارب الإنسانيّة جانبا متميّزًا في تكوينها.

ثالثاً: إنّ مصادر الدين نقلية وتعتبر اللّغة هي الوسيلة الأساسيّة في نقلها وفي فهم معانيها فهي تعتمد اللّغة بدءًا وانتهاءً في تقرير حقائقها.

رابعاً: إنّ مصادر الدين تاريخيّة ترتبط بوقائع معينة وزمن محدّد وتاريخيّة هذه المصادر تحول دون علميّة ما ينتج منها وتحول دون تعميمه.

هذه التصورات الخاطئة تجعل عالم السياسة المسلم اليوم -مطالبًا أكثر من أي وقت مضى بتجديد كل طاقته، ومواصلة جهوده للمشاركة في إحداث "الثوبة الحضارية والثورة الفكرية للأمة الإسلاميّة"، ولممارسة مسؤولياته المباشرة في تأسيس "علوم السياسة الشرعيّة الإسلاميّة" بكل أنواعها ليسترد المسلمون وعيهم على الذات، ويحثوا الخطى من جديد نحو إعادة تكوين "الأمة" وبنائها، لتتحول إلى قوة دوليّة فاعلة ومؤثرة تنتزع زمام القيادة من قوى الشر والاستعلاء في الأرض.

### خطوات على الطريق:-

قد تكون البداية الصحيحة لعالم السياسة المسلم بعد دراسة المنهجية التي تقدمت بها "أم الفضل" توجيه العناية إلى نوع من الدراسات المقارنة بين الحضارة الإسلاميّة والحضارة المعاصرة، وبناء

كلمة افتتاح ندوة العلوم السياسية، أ. د. طه العلواني  
جمعية علماء الاجتماعيات المسلمين بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي  
15\_17 ديسمبر 1989

منهج نقديّ منبثق من المنهجية المقترحة، يقوم على دراسة آثار استحضار عالم السياسة للأمور  
التالية، يمكن تلخيصها بما يلي:

- 1 توحيد الله - تعالى - توحيداً مطلقاً توحيد الوهيّة وتوحيد ربويّة وتوحيد صفات.
- 2 الحاكميّة المطلقة لله تعالى، وتفرد الوحي الإلهي بإنشاء التشريع.
- 3 الوحي والوجود مصدرا المعرفة.
- 4 العقل والحواس والتجارب وسائل معرفة وإدراك ونقد وتحليل واجتهاد وتحديد.
- 5 وحدة الأمة الإسلاميّة، وتفردا بخصائصها ومزاياها ومفهومها ضرورة لتحقيق مقاصد الشريعة.
- 6 الاستخلاف وكرامة الإنسان وامتيازه عن بقية المخلوقات لا بد من أخذها بنظر الاعتبار في كثير من ميادين التنظير السياسي.
- 7 الابتلاء والتدافع بين قوى الخير والشر.
- 8 ثبات مصادر القيم وعدم السماح بتسييلها.
- 9 وحدة الحق والحقيقة.
- 10 التسخير.
- 11 سنن قيام الحضارات وتراجعها.
- 12 سنن التغيير والتعدّد والاختلاف وغيرها.

وإذا تأملنا هذه المبادئ والقواعد فمن الصعب أن نجد بينها وبين القواعد والمبادئ التي تقوم  
الحضارات الأخرى عليها تماثلاً حقيقياً.

الخطوة الثانية - التي على عالم السياسة المسلم أن يخطوها أن يقوم على هدى تلك القواعد  
والمبادئ بتقديم تصور كامل للممارسة السياسية للإنسان المسلم في عصرنا هذا كيف يمكن أن  
تكون، وكيفية ربطها بواجباته الشرعيّة؟ وهل تعتبر الممارسات السياسيّة القائمة في ظل الأنظمة  
المعاصرة على اختلافها ممارسات إسلاميّة، أو ممارسات يمكن أن تحقق الغايات والأهداف الإسلاميّة

في التعبير عن الرأي، وتحقيق مبدأ الشورى، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكيف يمكن أن تقدم  
البدائل عما لا ينسجم مع الغايات الإسلامية؟

لاشك أن الواقع التاريخي الإسلامي قد قدم نماذج متنوعة مثل بعضها قيم الإسلام في  
"العدل وحسن السياسة" ومثل بعضها نماذج من "الجور والظلم والطغيان". وقد لان بعض الفقهاء  
لواقع فنظر لقبول بعض صيغ الأمر الواقع، ووقف بعضهم الآخر في وجه ذلك بصلافة مناسبة  
وقاوموا "الاستبداد والطغيان" وحافظوا على سلامة "الإطار القيمي الإسلامي ووضوح غاياته  
ومقاصده"، ولكن ذلك كله لم يقدم لنا تصورات كاملة حول كثير من القضايا الهامة، وفي مقدمتها  
قضية الشورى: حقيقتها، وكيفية التعبير عنها والمشاركة فيها، وما القنوات والمؤسسات التي يمكن  
تأسيسها للتعبير عنها، وكيفية تأهيل الأمة لممارستها، وتحليل ودراسة الواقع التاريخي للأمة الإسلامية  
والخروج بالدروس المستفادة منه، ومناقشة "التناول الفقهي لها وآثاره على الفكر السياسي الإسلامي  
والممارسات السياسيّة وعلى مستوى المؤسسات كذلك"!!؟

كيف يمكن إشراك الأمة في العملية السياسيّة، وما وسائل تأهيلها لذلك، وما هي  
المؤسسات المطلوبة لهذا الأمر، ولرفع يد السلطان والفقهاء والمثقف عن رقبة الأمة بذرائع مختلفة؟!.  
ما الضمانات التي يمكن لعالم السياسة المعاصر أن يستخلصها من الإسلام ليقدمها على  
مستوى التشريع والمؤسسات، وعلى مستوى التربية والتعليم وغيرها للحيلولة دون استغناء صاحب  
السلطة عن الأمة وطغيانه وعبثه بحقوقها واستبداده بمقدراتها؟

ما الضمانات والتصورات الأساسية التي يمكن أن تقدم للأقليات غير المسلمة التي تعيش في  
بلاد المسلمين، وكيفية ممارستهم للعمل السياسي في ظل دولة إسلامية ومع أكثرية مسلمة؟

هناك محاولات جادة قامت في القرن الماضي وفي هذا القرن لإقامة دول إسلامية في أجزاء  
مختلفة من الوطن الإسلامي. وقد انتهت كثير من تلك المحاولات بالتراجع لأسباب كثيرة، منها:  
عجز الفكر السياسي الإسلامي المعاصر عن تلبية الحاجات الفكرية الأساسية لدولة إسلامية

معاصرة، وعدم قدرة العقل المسلم المعاصر على تقديم فقه سياسي إسلامي معاصر يصلح لأن تقام على أساس متين منه دولة إسلامية معاصرة.

لقد ثبتت بكل الدلائل قدرة المسلمين والحركات الإسلامية مهما كانت على تحريك الأمة نحو الأهداف وإثارة روح الجهاد لدى الجماهير ودفعها لتحمل سائر أنواع التضحيات والأمثلة على ذلك كثيرة جدًا. ومن الأمثلة القائمة: الجهاد الأفغاني، والانتفاضة الفلسطينية، والمقاومة العراقية. وقد ثبت كذلك عجز العقل المسلم عن استثمار الفوز وقطف ثماره وثورات بلاد المسلمين جعلها شهود عدول على ذلك، وعلماء السياسة وفقائوها على اختلاف تخصصاتهم هم الأقدر على حل هذه المعضلة والعمل على معالجة جوانبها المختلفة، وتقديم الحلول اللازمة لها.

إن الفقه السياسي الذي تشتد حاجة الأمة إلى بنائه ينبغي أن يكون فقهاً يستلهم غايات القرآن ومقاصده وكتباته وقواعده ليبني فكرًا سياسيًا كاملاً قادرًا على التعامل مع الواقع المعاصر وتحقيق غايات وأهداف الإسلام فيه منطلقًا في بناء نظرياته من الأدلة الشرعية المعتمدة مستفيدًا من سائر الخبرات والتجارب الإنسانية تاريخية أو معاصرة.

أما الأدلة التي لا بد للعالم المسلم من معرفتها ومعرفة طرائق فهمها واستثمارها في الوصول إلى التصورات المطلوبة فهي الكتاب الكريم والمصلحة المرسلة، والاستصحاب والبراءة والعادات والأعراف من بعض الوجوه، والاستقراء، والاستدلال، والاستحسان، وسد الذرائع، والأخذ بالأخف. والنظر فيما عدا الأدلة الأربعة الأولى يوجد لدى العالم المسلم القناعة الكافية بأن للعقل المسلم مجالاً واسعاً للنظر والاستفادة من كل ما يصلح مجالاً للاستفادة في بناء هذا الفقه السياسي المطلوب.

وفقكم الله لما يحبه ويرضاه